

مطالبة أوروبية لأبوظبي بالإفراج عن المعارض الإماراتي أحمد منصور



طالب البرلمان الأوروبي الخميس، بالإفراج الفوري عن المعارض الإماراتي أحمد منصور، الذي يقبع في سجون أبو ظبي بعد الحكم عليه بالسجن عشر سنوات لانتقاده السلطات الإماراتية.

وفي نصّ غير تشريعي أقرّ بـ322 صوتا مقابل 220 صوتا معارضا، دعا البرلمان الأوروبي الذي عقد جلسة عامة في ستراسبورغ، السلطات الإماراتية إلى "الإفراج فورا ومن دون شروط عن منصور وإسقاط كل التهم الموجهة إليه، لأنه سجين رأي اعتُقل فقط لأنه مارس بشكل سلمي حقه في الحرية والتعبير".

وكان منصور منح في 2015 في جنيف جائزة مارتان اينال المخصصة للناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والتي تحمل اسم الأمين العام السابق لمنظمة العفو الدولية، وهي جائزة تعطى لأشخاص "يبرهنون التزاما كبيرا ويواجهون مخاطر شخصية جديّة".

واعتبر البرلمان الأوروبي أن أحمد منصور (48 عاما) "قد يكون المدافع الأخير عن حقوق الإنسان في الإمارات والذي تمكن من انتقاد السلطات علنا".

والعام 2011 حكم على منصور بالسجن ثلاث سنوات بعد إدانته بـ"شتم" السلطات إثر محاكمته مع أربعة آخرين، إلا أنه أطلق سراحه بعد ثمانية أشهر بعفو من رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، إلا أن الإمارات سحبت جواز سفره ومنعته من السفر منذ ذلك الوقت.

يذكر أن منصور أدين في محاكمة عقدت في أيار/ مايو الماضي، ولم يُسمح للصحافة الدولية بحضورها، وأثار توقيف منصور في آذار/ مارس 2017، احتجاج منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان بينها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش.

استأنف الناشط الحقوقي الإماراتي البارز "أحمد منصور"، الحكم الصادر بحقه أمام المحكمة العليا في محاولة لإلغاء الحكم الصادر بحقه بالسجن 10 سنوات.

وكانت محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي قد حكمت على منصور في مايو/أيار 2018 في حكم سياسي بتهمة "التشهير بالإمارات العربية المتحدة عبر قنوات التواصل الاجتماعي". كما تم تغريم منصور، وهو أب لأربعة أبناء، غرامة قدرها مليون درهم (270 ألف دولار) بسبب إهانة مركز الإمارات ومكانتها ورموزها، بما في ذلك قادتتها.

وتسبب الحكم الصادر على "منصور" بموجة احتجاج من منظمات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك عدد من هيئات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، واللجان الفرعية المتعلقة بحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، وجمعيات علمية وجامعات أكاديمية وحكومات إلى جانب منظمات حقوق الإنسان غير الرسمية مثل ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش.